

| | |
|---------------------|---|
| العنوان: | الجهود الدولية لالغاء الرق فى افريقيا |
| المصدر: | المجلة التاريخية المصرية - مصر |
| المؤلف الرئيسي: | ابراهيم، عبدالله عبدالرازق |
| المجلد/العدد: | مج 32 |
| محكمة: | لا |
| التاريخ الميلادي: | 1985 |
| الصفحات: | 219 - 181 |
| رقم MD: | 223152 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | HumanIndex |
| مواضيع: | المجتمع الافريقي، المجتمع الدولي ، تجارة الرقيق ، افريقيا، الحضاره المسيحيه ، اوربا |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/223152 |

الجهود الدولية لالغاء الرق

فى أفريقيا

د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم

مدرس بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

تعد تجارة الرقيق وصمة عار على الحضارة المسيحية عندما بدأت الدول الأوروبية عمليات استرقاق الجنس البشرى خاصة عندما بدأت كل من أسبانيا والبرتغال شحن الرقيق الى جزر الهند الغربية مع حلول القرن السادس عشر واستمرت هذه التجارة البشعة فى البشر طوال أربعة قرون من الزمان وشاركت بريطانيا فى هذه التجارة بشكل واضح خصوصا بعد أن صار الرق مصدر رخاء للتجار البريطانيين ولا ينسى التاريخ ما قام به الانجليز من جهود فى تجارة الرقيق منذ القرن السادس عشر حيث كان القرصان الانجليزى سير جون هوكنز (Sir John Hawkins) أول بريطانى يؤمن بجدوى تجارة الرقيق التى تحقق أرباحا تفوق أرباح الاتجار فى الذهب أو العاج وقد بدأ مغامراته فى هذا المجال عندما رسى فى سيراليون لأول مرة فى الثامن من مايو ١٥٦٢ وأسر ٤٠٠ أفريقى وباعهم للأسبان فى العالم الجديد وذلك مقابل ٢٥ جنيهًا للأفريقى وتبعه فى هذا المضمار عدد آخر من التجار الانجليز (١).

(1) Elias, T.O. : Ghana and Sierra Leon, London, 1962, p. 219.

وكانت الشركات البريطانية تعمل أولا فى ميدان تجارة الذهب ولكنها بدأت تتجه الى الرقيق ، وكانت أول دفعة من هذا الرقيق قد وصلت الى فرجينيا (Virginia) فى عام ١٦٢٠ وبلغ عددهم عشرين الفا فقط (٢) .

ومنذ عام ١٦٤٠ بدأ الانجليز يصدرون الرقيق الى مستعمراتهم ومستعمرات الدول الأخرى فى الأمريكتين ، ولما كانت هذه التجارة تدر أرباحا طائلة فقد تحول عدد كبير من الانجليز الى تجار رقيق حتى أن عدد الرقيق الذين حصل عليهم البريطانيون فى عام ١٧٠٠ حوالى ١٥٠٠٠ عبد نقلهم الانجليز عبر الأطلسى . وزاد هذا العدد الى ٤٠٠٠٠ فى عام ١٨٠٠ وبلغ عدد السفن البريطانية التى كانت تعمل بنقل الرقيق حوالى ١٩٢ سفينة يتبع ليفربول وحدها ١٠٧ سفينة ويتبع لندن ٥٨ سفينة وبرستول ٢٣ سفينة بالإضافة الى أربعة سفن تخص لانكستر . وكانت سعة هذه السفن ٥٠٠٠ عبد وصارت منطقة سيراليون أهم المصادر الرئيسية للرقيق فى القارة الأفريقية ، وكان تجار الرقيق يقيمون مخازن وحظائر لحفظ الرقيق المخطوفين وكانت تلك المخازن تقام داخل قلاع وصل عددها فى عام ١٧٩١ حوالى ٤٠ قلعة . وكان يتبع الهولنديون وحدهم ١٥ قلعة وللانجليز ١٤ قلعة ولكل من البرتغاليين والدانماركيين أربع قلاع ، أما الفرنسيون فكانت لهم ثلاث قلاع .

لقد كان دخول الدول الجديدة الى ميدان تجارة الرقيق وبالا على سكان أفريقيا (٣) اذ قامت هذه الدول مجتمعة بالعمل فى الرق الجماعى وأخذت بريطانيا مكان القمة فى هذه التجارة حيث وصل عدد الرقيق الذين أرسلوا الى الممتلكات البريطانية وحدها فيما بين أعوام ١٦٨٠ ، ١٧٨٦ الى مليونين ومائة وثلاثين الفا . واذا قدرنا أن

(٢) رياض زاهر : استعمار أفريقيا ص ٧٠ .

(٣) خلف الله ، عبد الغنى عبد الله : مستقبل أفريقيا السياسى القاهرة ١٩٦١ ، ص ٣٢٩ .

ماوصل الى المستعمرات كان نصف ماخرج من أفريقيا لأدركنا أى خلل تعرضت له أفريقيا خلال القرن السابع عشر حيث قدر ماوصل الى المستعمرات الأوروبية كلها حوالى أربعين مليوناً وهذا يعنى أن قارة أفريقيا خسرت قرابة ثمانين مليوناً (٤) .

وليس أدل على سوء المعاملة التى كانت يلقاها الرقيق من جانب الأوربيين من تعليق لهورس مان (Horace Maann) النائب عن ولاية ماسوشيتس الأمريكية فى مجلس العموم فى ٣٠ يونية عام ١٨٤٨ حيث جاء فيه (ان الانسان اذا ما أراد أن يصف الأفعال التى يخجل منها الأشرار فيمكنه القول أن بريطانيا العظمى كانت الأم بينما كانت مستعمراتها الأمريكية بنات لها ، وكانت الأم تلهث من أجل الحصول على الذهب وحتى يمكنها الحصول عليه فعقدت اتفاقاً مع اللصوصية والموت وكانت وسائلها للحصول على أغراضها من هذه التجارة فى الرقيق هى القيود والسلاسل الحديدية والأسلحة النارية وغيرها لاصطياد الجنس البشرى وقد جعلت من أفريقيا مسرحاً لصيدها ومن أهلها فريسة لها ومن مستعمراتها سوقاً لها ، فقد اندفعت الى حيث يسكن السود كالذئب الى حظيرة الغنم فى منتصف الليل ، وأشعلت فى القارة الأفريقية النيران حتى تتمكن من الامساك بأهلها العزل وهم يهيئون على وجوههم من لهيب النيران وتركت الأطفال والشيوخ للمهلك أما الأقوياء من الرجال والنساء فقد ساقتهم فزعين مضطرين الى الشاطئ مقيدتين ومغلغلين كالبضائع على مراكب ليس بها أية تهوية ومتلاصقين لدرجة لا تسمح حتى بمرور الهواء بينهم لتبدأ رحلتهم عبر المحيط وقد تفتح لهم فتحات المراكب مرة يومياً لمدادهم ببعض الطعام أو اخلاء الموتى . حتى تصل المراكب الى الشاطئ فيكافىء الأوغاد من أهل الأرض الجديدة للصوص بشراء ضحاياهم) (٥) .

(٤) الجمل ، شوقى : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، القاهرة

١٩٨٠ ص ١٤١ .

(5) Goodell, William Slavery and Anti-Slavery, New York, 1852, p. 9.

وأثناء هذه الرحلة فى التجارة المثلثة كانت تتبع أقصى الوسائل الوحشية التى كانت تؤدى فى معظم الأحيان الى هلاك عدد كبير من الرقيق ، وكان العبيد يجبرون على فتح أفواههم لبلع الطعام بواسطة قضبان حديدية محماه فى النار رُغم شعورهم بالمرض ، كما كانوا يجبرون على الرقص والغناء وذلك بالقفز الى أعلى مع خبط ملابسهم بقوة لتحث صوتا ومن يرفض يتم ضربه بالسياط كما كان الرقيق يربطون بالسلاسل والقيود الحديدية مع بعضهم أزواجا وهم عرايا تماما ويتم شحنهم فى المراكب فى مساحة لا تتجاوز للفرد ١٨ بوصة حتى لا يلتفت أى عبد وراءه أو على جانبه وحتى دون مراعاة لأى ناحية صحية وذلك حتى يمكن شحن أكبر عدد ممكن من الرقيق •

وهذا قصص كثيرة يصعب حصرها عن تلك المعاملة القاسية التى كان يواجهها الرقيق ونأخذ مثالا واحدا لتلك الأعمال غير الانسانية لسفينة انجليزية تدعى زونج (Zong) أبحرت عام ١٧٨١ فى رحلتها عبر الأطلنطى وهى محملة بكامل حمولتها من الرقيق ، وعندما اكتشف أن مياه الشرب غير كافية لهذا العدد الذى تحمله السفينة وخوفا من هلاك ركبائها فقد تم الإلقاء بحوالى ١٣٢ عبدا فى عرض البحر حتى يمكن استرداد قيمة الخسارة من شركة التأمين وبالفعل تم تعويض السفينة بواقع ٣٢ جنيه استرليني عن كل عبد وذلك على اعتبار أن هذا الرقيق عبارة عن ممتلكات أو متاع لولا التضحية به لفقدت كل الشحنة وأيدت المحاكم الأمريكية ذلك وقررت أنه لا تنطبق عليهم أية جريمة من جرائم القتل (٦) •

وظهرت الوحشية فى ممارسة هذه التجارة حيث شلت مظاهر الحياة الأفريقية وصارت الأرض التى نزلها الأوروبيون أحلك بقاع العالم ظلما وسوادا وعزلة ومن الحقائق التاريخية أن الأفريقيين أنفسهم لطحوا أيديهم بهذه الدماء فاشتركوا مع غيرهم من التجار

(6) Burns Alan : History of Nigeria, London 1955, p. 69.

الأوروبيين بنصيب وافر فى هذه التجارة • اذ لم يكن التاجر الأوروبى يجرؤ على التوغل فى الداخل خوفا من فقدان حياته وكانت بعض القبائل الأفريقية التى عرفت بالقسوة والشجاعة معا توفر على التاجر الأوروبى كل هذه المخاطر ، فيسوقون بنى جنسهم بالألوف الى الشواطىء تحت لهيب السياف ، واستمر الرق ، والقارة تتعرض لحملا ت منظمة والتجار الأوروبيون يشجعون استمرار هذه التجارة التى كانت تدر أرباحا طائلة حتى أواخر القرن الثامن عشر ووصلت تجارة الانجليز فى الرقيق ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية ، وكانت ليفربول أهم موانئها والى جانبها لندن وبرستول ولانكستر (٧) •

وأدرك الانجليز أن التاريخ لن يغفر لهم ما اقترفوه من آثام فى حق الجنس البشرى بممارستهم هذه التجارة فى الجنس البشرى ، فتكونت بعض الجماعات الانسانية لمكافحة الرقيق ومن أبرز أعضاء هذه الجماعات توماس كلاركسون (Thomas Clarkson) الذى سافر الى برستول وليفربول لجمع البيانات عن الرقيق ، واستطاع أن يجمع العديد من المعلومات عن هذه التجارة وحمل معه عند عودته نماذج من قيود اليدين وقيود القدمين ، ونزعات الأطافر وفاتحات الفم وأسياخ الحديد التى كانت تكوى بها أجسادهم عند كتابة أسماء أسيادهم على ظهورهم وكذلك الأطواق التى كانت تشد اليها رقابهم حتى لا يفرون الى الغابات (٨) •

كما نقل جون نيوتن (John Newton) أحد تجار الرقيق الذى صار قسيسا بكنيسة سان مارى بلندن صور عن سفن العبيد أثناء الرحلة عبر الأطلسى الى العالم الجديد • ولعبت الكنيسة دورا ملحوظا فى الدعوة الى إلغاء تجارة الرقيق حيث أصدر البابا ليو العاشر (شغل

(٧) رياض زاهر : مرجع سابق ص ٧٢ •

(٨) عطية ، احمد محمد : دفاع عن الزنوج ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٣٤ •

منصب البابوية من ١٥١٣ - ١٥٢٢) قرارا ضد العبودية • كما أصدر
الامبراطور شارل الخامس أمرا فى عام ١٥٤٢ يقضى بمنع الاتجار فى
الرقيق وبإطلاق جميع العبيد فى أمريكا الأسبانية ، كما وجهت الملكة
إليزابيث لوما شديدا الى جون هوكنز الذى نقل العبيد فى عام ١٥٦٢
الى جزيرة هسيانيولا وتحركت قوى أخرى تدفعها الشفقة والرحمة
على أبناء الجنس البشرى ، فأصدرت جماعة الكويكرز (Quakers)
قرارا فى عام ١٧٢٤ ضد تجارة الرقيق (٩) •

وفى عام ١٧٨٣ أسست هذه الجماعة أول جمعية لالغاء الرق فى
بريطانيا وقامت بحملة واسعة من أجل القضاء على هذه التجارة
وخاصة فى غرب أفريقيا وكانت هذه الجمعية أول واحدة من نوعها فى
العالم وكان ذلك سببا لتحرك طوائف الكويكرز فى المستعمرات
البريطانية فى أمريكا فطردت من بينها كل من يمتلك عبدا ورفض
تحريره (١٠) •

وعندما ثارت المستعمرات البريطانية فى أمريكا ضد الحكومة
وحاربت الانجليز وحصلت على استقلالها فى عام ١٧٨٣ وعد البريطانيون
أثناء الحرب العبيد هناك بمنحهم الحرية اذا ما تخلوا عن أسيادهم
من الأمريكيين وقد هرب عدد كبير منهم وانضموا الى القوات
البريطانية ورحل عدد منهم الى لندن بعد الحرب حيث صاروا أحرارا
ولكنهم كانوا فقراء فاضطروا الى الاستجداء فى الشوارع وصاروا
فيما بعد مصدر قلق فى المجتمع •

وتحركت بعض الشخصيات البارزة فى المجتمع تدافع عن تلك
الفئات المنكوبة وأخذت هذه الشخصيات تقود حملة ضخمة لاقناع

(٩) يونس ، محمد عبد المنعم : أفريقيا بين الاسترقاق والتحرر •

ص ٤٢ •

(١٠) رياض ، زاهر : مرجع سابق ، ص ٧٧ •

الشعب البريطانى بفضاعة هذه التجارة ويطالبون بالغائها والقضاء عليها ومن تلك الشخصيات جرانفيل شارب (Granville Sharp) الذى التقى بأحد العبيد ويدعى جونatan سترونج (Jonatan Strong) الذى كان عبدا عند أحد المحامين فى جزيرة بربادوس وقد لقي هذا العبد معاملة قاسية من سيده انتهت بفقدان احدى عينيه (١١) .

قام شارب بطبع نشرة عن سوء معاملة هذا العبد ووزعها على الأوساط القضائية وتضمنت الدعوة الى مساواة العبد فى الحقوق والواجبات بمجرد أن تطأ قدماه أرض انجلترا وفى تلك الفترة ظهر الى حيز الوجود قضية العبد جيمس سمرست (James Somerset)

جاء هذا العبد الى انجلترا فى صحبة سيده شارل ستيوارت وما أن وصل الى انجلترا حتى هرب من سيده لكن أمكن القبض عليه مكبلا بالأغلال وأرسل الى جزيرة جامايكا وعرض الأمر على القضاء فقضت المحكمة فى ٢٢ يونية ١٧٧٢ بالحكم الذى أصدره القاضى اللورد مانسفيلد (Lord Mansfield) بأنه بمجرد أن تطأ قدم أى عبد أى جزء من أرض بريطانيا أو ممتلكاتها فإنه يصبح حرا ، وكان هذا الحكم أول صفة أصابت تجارة الرقيق والعاملين بها وضاعف من الآمال المعقودة للقضاء عليها (١٢) .

وبعد الحكم فى قضية هذا العبد بدأ دعاة تحرير الرقيق يكتفون من نشاطهم فتألفت فى لندن فى عام ١٧٨٧ جمعية تتكون من

(١١) يدعى هذا المحامى ديفيد لزللى (Dovid Leslie) وكان قد أساء معاملة العبد جونatan سترونج وطالب باعتباره من ممتلكاته وقبض عليه وأودعه السجن لكن جرانفيل شارب دافع عنه حتى حكم القاضى ببراءة سترونج وإطلاق سراحه فورا لكن المحامى قبض عليه ثانية الأمر الذى دعى شارب الى دراسة الأمر بجدية .

(12) Coupland, R. : The British Anti Slavery Movement, London, 1933, p. 57.

اثنى عشر عضوا منهم ثمانية من جماعة الكويكرز وأخذت هذه الجمعية تطالب بالغاء تجارة الرقيق ، وتقابل معهم ولیم ولبر فورس (William Wilberforce) الذى وعد بالتحدث بلسانهم فى البرلمان •

ووجد دعاة تحرير الرق فيه بطلا حيث كان عضوا فى البرلمان البريطانى عام ١٧٨١ ، وكان خطيبا مشهورا • وبدأ ولبر فورس يتبنى قضية تحرير الرقيق واستطاع اقناع صديقه ولیم بت (William Pitt) بمحاربة هذه التجارة (١٣) •

ان الحملة الانسانية ضد الرقيق وتجارتها قد أثرت بشكل عميق على السياسة البريطانية فى غرب أفريقيا ومن أبرز الأعمال الفعالة لهذه الحملة حكم اللورد مانسفيلد عام ١٧٧٢ وقرارات البرلمان فى عامى ١٨٠٧ و ١٨٣٣ وقد تضمن الأول والأخير التحرر فى إنجلترا وفى الممتلكات البريطانية والخارج وعلى هذا الأساس خول قرار فى المجلس عام ١٨٠٨ الحق فى القبض على قوارب الرقيق ومن ثم بدأت الحملة البحرية فى الأطلسى وعلى الساحل • وفى عام ١٨١١ بدأت محاولة استخدام فرقة دفاعية وهى عبارة عن عدد محدود من الرجال والقوارب التى تتركز فى مناطق محددة أو التى تقوم بعمليات الاستيلاء على الرقيق من السنغال الى الكونغو (١٤) •

واستمر الخلاف حول استراتيجية الوسائل البحرية الفعالة طوال الحملة وذلك عندما زاد عدد السفن الحربية من مجرد ست سفن الى أكثر من عشرين سفينة عام ١٨٤٠ •

(١٣) كان ولیم بت عضوا فى البرلمان ثم صار رئيسا للوزارة البريطانية عام ١٧٨٣ واستقال عام ١٨٠١ وعاد الى الرئاسة مرة أخرى عام ١٨٠٤ •
(14) Newbury, C. W. : British Policy towards West Africa, London 1965, p. 132.

وسوف نعرض جهود بريطانيا فى القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا وقد ظهر هذا عندما أرسل المندوبون الساميون فى البحرية البريطانية تعليمات الى القائد البحرى السير كولير (Collier) فى الثالث من نوفمبر ١٨١٩ وتضمنت الوثائق البريطانية فى مجال تحرير الرق ومنها قراراتين للبرلمان بالموافقة على المعاهدات التى أبرمت مع البرتغال وأسبانيا من أجل القضاء على الاتجار فى الرق وبالإضافة الى الأوامر الأخرى التى تخول قواد السفن البريطانية البحث عن القوارب التى تحمل أعلام الدول الخاصة بالدولتين وكذلك المعاهدة التى وقعت مع ملك هولندا فى ٤ مايو ١٨٤٨ بشأن القبض على الرقيق (١٥) .

وفى مذكرة السير توماس فويل بوكستن T.F. Buxton الى جمعية التحضر الأفريقية فى أبريل ١٨٣٩ يقول ان المبدأ هو تخليص أفريقيا عن طريق تنمية مواردها ولكى يتم ذلك يجب القضاء على تجارة الرقيق والاهتمام بالتجارة وتنشيف الأفارقة ولهذا لابد من زيادة وتركيز الحملات التفتيشية وعقد المعاهدات مع رؤساء الساحل والداخل والحصول على أراضى للزراعة واهياء الثقافة الأفريقية وهذا يتطلب من الحكومة ارسال البعثات الدبلوماسية لعقد المعاهدات التى تتضمن إيقاف تجارة الرقيق ومنح الأراضى من استغلالها فى الزراعة وتأسيس الشركات التجارية واهياء المؤسسات الثقافية الأفريقية (١٦) .

(١٥) Parl. Papers XXIII (366), p. 84. ان المعاهدة مع البرتغال قد وقعت فى ٢٨ يولية ١٨١٧ وتم تبادل التصديقات فى ٢٧ نوفمبر ١٨١٧ وأما المعاهدة مع أسبانيا فقد وقعت فى مدريد فى ٢٢ نوفمبر ١٨١٧ وأما المعاهدة مع ملك هولندا فقد وقعت فى ٤ مايو ١٨١٨ وتم تبادل التصديقات فى ٢٥ مايو ١٨١٨ .

(16) Charles Buxton, Memoirs of Sir Fowall, Buxton Baronet with Selections from His Correspondence (London 1848), p. 448.

وقد أرسل اللورد بلمرستون الى المندوبين الساميين فى سيراليون والى رؤساء السفن البرتغالية فى الثامن من نوفمبر ١٨٣٩ يفيد بأن الأوامر قد صدرت من جلالة الملكة الى قواد البحرية البريطانية لمنع السفن التى تعمل فى الرقيق وتحمل أعلام البرتغال وكذلك منع السفن التى تعمل فى هذه التجارة ولا تحمل أية أعلام أو أى أوراق تثبت جنسيتها كذلك صدرت الأوامر لانشاء محاكم بريطانية من نواب البحرية فى أى مكان داخل مجال النفوذ البريطانى والمستعمرات فى الخارج •

كما صدرت الأوامر بأن تجارة السفن البرتغالية التى تم احتجازها سوف ترسل الى موانى النفوذ البرتغالى حيث يتم تسليمها الى السلطات البرتغالية •

وصدرت الأوامر أيضا بأن الزنوج الموجودين على هذه السفن المحتجزة سوف يستقرون فى أقرب مستعمرة بريطانية أو ميناء بريطانى وسوف يكونون تحت اشراف الحاكم أو غيره من المسؤولين فى المستعمرة وصدرت الأوامر أيضا الى حكام المستعمرات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمساعدة الزنوج الذى يطلق سراحهم حسب هذه الأوامر (١٧) •

وفى عام ١٨٤١ أرسل اللورد راسيل Russell الى مندوبى جلالة الملكة على ساحل النيجر فى ٣٠ يناير ١٨٤١ يخبرهم باقامة علاقات طيبة مع الرؤساء والاتفاق معهم على الغاء التجارة فى الرق فى مناطقه وابدال ذلك بالتجارة المشروعة وتبادل السلع التجارية معهم (١٨) •

(17) Parl. Papers, 1839, Slave Trade (A.) Correspondence British Commissioners p. 7.

(18) Parl. Papers, 1843, X LVIII (472), pp. 6-15.

وفى السابع عشر من فبراير ١٨٤٤ عقدت بريطانيا معاهدة مع رؤساء بمبيا (Bimbria) فى الكامبيون ونصت فى مادتها الأولى على منع تصدير الرقيق الى الأبد فى المناطق التابعة لرؤساء سمبيا ويتعهد هؤلاء الرؤساء على اصدار التشريعات التى تمنع الاتجار فى الرق بين رعاياهم كما نصت المادة الثانية على عدم السماح لاقامة أى أوروبى فى مناطق رؤساء بمبيا بغرض القيام بعمليات تجارة الرقيق كما أنه لا تقام أى منازل أو مخازن بهدف الاتجار فى الرقيق كما تعهدت ملكة بريطانيا اعطاء سلع لرؤساء بمبيا قيمتها حوالى ١٢٠٠ دولار (١٩) .

وفى ١٢ يونية ١٨٤٤ صدرت تعليمات الى رؤساء البعثات التى تتفاوض مع الزعماء الأفارقة تضمنت ضرورة حصولهم على المعلومات الدقيقة عن تجارة الرقيق ووضعها فى ذلك الوقت والهيئات التى تمارسها والدول التى تخضع لها والطرق التى يتم بها الاتجار فى الرق وأساليب استتلام ثمن الرقيق والأماكن التى تورد الرق . وطالبت التعليمات بضرورة تزويد قواد البحرية بتقرير سنوى مفصل على وضع التجارة المشروعة ومدى القضاء على الرق (٢٠) .

الجهود البريطانية لالغاء الرق :

وحتى عام ١٨٠٤ لم تقم انجلترا بأى اجراء ايجابى لأجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدنمارك قد سيققتها وأصدرت مرسوما ملكيا فى ١٦ مايو ١٧٩٢ بابطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت عام ١٨٠٢ نهاية التجارة (٢١) .

(19) F.O. Confidential Print, 1845.

(20) Parl. Papers, 1844, Instructions for the Guidance of Her Majesty's Naval officers employed.

(٢١) رياض زاهر ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

وأخيرا نجحت الحركة من جديد عندما أثارها لورد جرانفل عام ١٨٠٦ ونجح فى حمل المجلس على اصدار قرار بانهاء تجارة الرقيق من جميع الأراضى البريطانية ولكن لم يوافق مجلس اللوردات الا فى عام ١٨٠٧ (٢٢) .

وتوجت هذه الجهود عندما وافق البرلمان البريطانى فى عام ١٨٠٧ على الغاء تجارة الرقيق وتحولت مدينة فريتون (Freetown) فى سيراليون الى قاعدة للأسطول البريطانى لمراقبة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى وواصل دعاة تجارة الرق جهودهم حتى صدر القرار النهائى بالغاء الرق فى عام ١٨٣٣ فى جميع أنحاء الامبراطورية البريطانية .

وأخذت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة لتنفيذ هذا القرار عن طريق دوريات سفن الأسطول البريطانى التى أخذت تجوب مياه غرب أفريقيا لمنع تصدير الرقيق أو نقله . وأصبح عدد السفن التى تعمل فى محافضة تجارة الرقيق حوالى عشرين سفينة حربية تنقل أكثر من ألف بحار مهمتهم البحث عن السفن التى تتاجر فى الرقيق . وكانت سيراليون هى القاعدة البريطانية الوحيدة التى تضم قاعدة لسفن دوريات مكافحة الرق ، وأنشئت بها محكمة لمحاكمة السفن التى يتم القبض عليها وهى تحمل الرقيق (٢٣) .

ونجح الأسطول البريطانى فى القبض على مئات السفن التى تعمل بهذه التجارة كما استطاع أن يحرر عشرات الألوف من العبيد وبالرغم من هذا فقد استمرت سفن الرقيق تحمل حوالى ١٢٥٠٠٠ عبد حتى عام ١٨٣٠ ورغم هذا استمرت بريطانيا فى مكافحتها لهذه التجارة وتبعتها دول أخرى حيث حرمت الدنمارك تجارة الرقيق فى ١٨٠٢

(٢٢) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(23) Page, J. D. : History of West Africa, p.101.

وحرمتها الولايات المتحدة فى عام ١٨٠٤ وحرمتها فرنسا فى عام ١٨١٨
الا أن اصدار هذه القوانين لايغنى القضاء على تجارة الرقيق ذلك
لأن الدول الأوروبية لم تكن جادة فى وضع هذه القوانين موضع
التنفيذ (٢٥) .

وكان مؤتمر فيينا الذى عقد فى عام ١٨١٥ لاعادة تنظيم خريطة
أوروبا بعد الحروب النابوليونية فرصة طيبة لمحاربة تجارة الرقيق
لاسيما وان السفن التابعة لدول شمال أفريقيا كانت دائمة الاغارة
على سفن الدول الأوروبية لنهبها واسترقاق ركابها فاتخذ المؤتمر قرارا
بضرورة سحق هذه التجارة ومن أجل تنفيذ ذلك عقدت كل من انجلترا
وفرنسا اتفاقا بالتعاون فى عدم ادخال الرقيق فى ممتلكاتها على
أن تتوقف هذه التجارة نهائيا فى أول يونية عام ١٨١٩ (٢٦) .

وفى عام ١٨١٧ سمحت أسبانيا والبرتغال لسفن الأسطول
البريطانى بتفتيش السفن التابعة لهما وفى عام ١٨٣١ انضمت فرنسا
الى هاتين الدولتين وقد اتخذت بريطانيا من هذه الأعمال ذريعة لفرض
سيطرتها البحرية • وكان رئيس الوزراء البريطانى بلمرستون
(Palmerstone) قد بذل أقصى جهد يستطيع رجل أن يبذله فى سبيل
تشجيع القضاء على هذه التجارة واتخذ خطوة ايجابية فى هذا المجال
عندما شكل لجنة فى عام ١٨٧١ لبحث نشاط التجار على الشاطئ
الأفريقى ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة والبحث عن
امكانيات الاستفادة منها فى وضع حد لتجارة الرقيق واتفق الرأى على
وجوب زيادة سفن الرقابة فى المحيط الأطلسى وكان هذا الاجراء خطوة

(24) Lucas, C.P. : An Historical Geography of the British Colo-
nies, vol. III West Africa, Oxford, 1913, p. 131.

(25) Blake, John : West Africa, 1445-1578, p. 30.

(٢٦) رياض ، زاهر : مرجع سابق ، ص ٨٢ .

لكن هذه الجهود البريطانية لم تحقق الآمال المعقودة عليها فى القضاء على تجارة الرقيق لأن عدد العبيد المصدرين سنويا من غرب أفريقيا بلغ حوالى ١٣٥٠٠٠ عبد فى عام ١٨٤٠ ويقدر فيليب كرتن (Philip Curtin) ان عدد الرقيق الذين أخذوا من أفريقيا الى الأمريكتين قبل عام ١٦٠٠ كان حوالى ١٢٥٠٠٠٠ عبد ويمكن أن يضاف اليهم ١٥٠٠٠٠ تم نقلهم الى أوروبا ليصل المجموع الكلى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر حوالى ٢٧٥٠٠٠ والمتوسط السنوى لهذه الفترة التى بلغت ١٥٠ عاما حوالى ١٨٠٠ عبد وفى القرن السابع عشر قدر فيليب كيرتن عدد الأفارقة الذين رحلوا الى العالم الجديد حوالى ١ر٢٨٠٠٠٠٠ عبدا ويمكن أن يضاف اليهم ٢٥٠٠٠٠ عبد الى أوروبا وجزر الأطلسى وبهذا يكون المتوسط السنوى للقرن السابع عشر حوالى ١٢ر٠٠٠٠٠ عبد سنويا كما قدم فيليب كيرتن عرضا سريعا للرقيق المصدرين الى أوروبا والأمريتين على النحو التالى : (٢٧)

(27) Curtin, Philip : The Atlantic Slave Trade : acensus, London 1969, pp. 100-120.

وتوضح هذه الأرقام أنه بالرغم من صدور قرارات محاربة الرق وموافقة الدول الأوروبية عليها إلا أن تجارة الرقيق استمرت حتى القرن التاسع عشر وهو قرن مكافحة هذه التجارة ، خاصة وأن قرارات الحظر قد طبقت على أوروبا ولكنها استمرت الى الأمريكتين ومع هذا لم تقف جمعيات مناهضة الرق مكتوفة الأيدي أمام استمرار ممارسة الاتجار فى الرقيق وواصل ولبر فورس جهوده فى سبيل القضاء عليها نهائياً واختار خليفة له من الشباب يدعى توماس فاوول بكستون (Thomas Fozel Buxton) الذى تقدم الى البرلمان باقتراح تعويض الملاك فى جزر الهند الغربية عن الغاء الرق ، ونجحت هذه الجهود فى اصدار قانون الرق فى ٢٧ يولية ١٨٣٣ ونص على أن تدفع الحكومة البريطانية عشرين مليوناً من الجنيهات فى سبيل الغاء الرق تعويضاً لأصحاب العبيد فى جزر الهند الغربية وفى ٣١ يولية ١٨٣٤ كان قد تم تحرير ٨٠٠ الف من الرقيق من جزر الهند الغربية . كل هذا كان نتوجاً لجهود ولبر فورس الذى يكفيه فخراً أنه حمل أمته على رؤية مافى تجارة الرقيق من خطأ ، ثم حملها على الايمان بعد ذلك بأن الرق نفسه عمل غير مشروع حتى أبدت استعدادها لاصلاح هذا الخطأ مهما كلفها من أموال (٢٨) .

جهود افريقية لمقاومة الرق :

وفى الوقت الذى كانت بريطانيا توالى جهودها لمقاومة الرق مع الدول الأوروبية قامت بضغط مماثل مع الزعماء الأفارقة وعقدت معهم حوالى ١٥٠ معاهدة صداقة وسلام تتنازل الزعماء بمقتضاها عن أجزاء من بلادهم لبريطانيا وتعهدوا فيها بالامتناع عن الاتجار فى الرقيق ، وكان هذا فى مقابل بعض الهدايا من الأقمشة والطباق والخمور . وليس معنى عقد هذه المعاهدات أن الزعماء الأفارقة لم يقوموا بعدل ايجابى من وحي أنفسهم ومن واقع المسئولية عليهم للقضاء

(٢٨) يونس ، محمد عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ٥٠ .

على هذه التجارة • فهناك بعض الجهود الأفريقية لمقاومة تجارة الرقيق ، وبدأت تلك الجهود فى عام ١٥٢٦ عندما كتب الملك المشهور لدولة ياكونجو (Bakongo) التابعة للكونغو (قرب مصب النهر) خطابا يحتج فيه الى ملك البرتغال أفونسو (Afonso) يشكو اليه بأن تجارة الرقيق قد سببت أضرارا كثيرة لدولته (٢٩) •

وفى داهومى على ساحل أفريقيا الغربى أرسل الملك أجاجا (Agaja) جيشه للاستيلاء على مدينة اداره (Ardrah) فى عام ١٧٢٤ بقصد القضاء على تجارة الرقيق وأرسل خطابا الى الحكومة البريطانية يخبرها برغبته فى إيقاف تصدير الرجال والنساء من شعبه ، وشرح لهم الأضرار التى عادت على دولته من جراء هذه التجارة البشعة •

ومثال آخر أوردته رحالة سويدى فى عام ١٧٨٩ عندما زار الامامة فى فوتاتورو فى شمال السنغال وقد كتب هذا الرحالة بأن الامامة فى فوتاتورو أصدرت قانونا ينص على عدم أخذ أى رقيق من فوتاتورو للبيع فى الخارج ، ولقد حاولت السفن الفرنسية ارغام الامام على انتهاء العمل بهذا القانون ، ولكنه رفض هذا بالاضافة الى عدة محاولات أخرى فى منطقة بنين ولكنها باءت بالفشل ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن تجارة الرقيق كانت جزءا أساسيا من النظام التجارى لغرب أفريقيا حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وذلك للعمل فى المناطق الاستوائية الأمريكية (٣٠) •

وفى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر بدأت حكومة الولايات المتحدة تبذل جهودا جادة للقضاء على هذه التجارة ولم يأت عام ١٨٦٥ حتى كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسى قد انتهت وشهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر جهودا دولية أخرى للقضاء

(29) Davidson, Basil : A History of West Africa, p. 296.

(٣٠) رولاند أوليفر : موجز تاريخ أفريقيا ، ص ١٣١ •

التام على هذه التجارة فى الجنس البشرى فقامت بريطانيا بعقد بعض المعاهدات مع الدول من أجل القضاء على الرق ، ومن أبرز تلك المعاهدات هذه المعاهدة مع سلطان زنجبار فى الخامس من يونية ١٨٧٣ ونصت على منع تصدير العبيد فى ممتلكات سلطان زنجبار واغلاق كل الأسواق العالمية التى تقوم فى مملكته بالتعامل فى الرقيق (٣١) .

كما عقدت بريطانيا معاهدة مع مصر فى الثالث من أغسطس ١٨٧٧ جاء فى مادتها الخامسة تعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بالمعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أرض مصر ابتداء من تاريخ تجدد الأمر المشار اليه مع تخصيص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف ذلك (٣٢) .

وعلى المستوى الدولى واصلت بريطانيا جهودها مع بقية الدول الأخرى على أن تتضمن كافة اللقاءات الدولية مايفيد إلغاء الرق وتحريم الاتجار فيه ، جاء ذلك فى مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/١٨٨٥ حيث نصت المادة التاسعة من نصوص المؤتمر « نظرا لأن تجارة الرقيق ممنوعة طبقا لمبادئ القانون الدولى الذى تعترف به القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر ، ونظرا لأن عمليات نقل الرقيق سرا وبحرا ممنوعة ، لذا فان القوى التى لها حقوق سيادة أو نفوذ فى المناطق التى تكون حوض الكونغو ، تعلن أن هذه المناطق لن تستخدم كسوق للرقيق وتلتزم كافة القوى باتخاذ كافة الوسائل لوضع حد لهذه التجارة ، ومعاقبة كل المشتغلين بها » (٣٣) .

(٣١) رياض ، زاهر : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٣٢) أنظر نص المعاهدة فى : البراوى ، راشد : مجموعة الوثائق السياسية الجزء الأول المركز الدولى لمصر وقناة السويس ، الطبعة الأولى ١٩٥٢ صص ٩٧ - ٩٩ .

(37) Hertslet, M : Map of Africa by Treaty, Vol. 11, Art, 9. p. 474.

وفى مؤتمر بروكسل الذى عقد فى الثانى من يولية ١٨٩٠ لبحث مسألة الرقيق الأفريقى نلاحظ أن معظم مواد هذا المؤتمر تدور حول القضاء على تجارة الرقيق ، وتنظيم عمليات القضاء عليها ، وقد أفاض المؤتمر كثيرا فى النقاط والبنود التى تتعلق بالقضاء على هذه التجارة . فلقد نصت المادة الثالثة على أن تتعهد القوى التى تمارس السيادة أو الحماية على مناطق فى أفريقيا أن تعمل على القضاء عليها بأى وسيلة فعالة من حق القوى التى تفوض مسؤولياتها الى شركات ذات براءة فى كل المناطق الواقعة تحت سيادتها ، وتظل هذه القوى مسئولة بشكل مباشر عن تنفيذ هذه البنود (٣٤) .

ويقع هذا المؤتمر فى سبعة فصول تضمنت مائة مادة تدور كلها حول تجارة الرقيق والأسلحة النارية وقد اشتمل الفصل الأول على مواد خاصة بالتنظيم الادارى والقضائى والدينى والعسكرى والعقوبات التى توقع ضد من يتاجر فى الرق كما تضمن هذا الفصل بنودا حول الرقيق المحرر وبناء المعسكرات ومحطات استقبال الرقيق المحرر ، ويتضمن الفصل الثانى بنودا خمسة تدور حول مراقبة طرق التجارة فى الرق وكذلك الوسائل الواجب اتخاذها لمنع الاتجار فى الرق وأيضا طرق تحرير الأفراد والأرقاء .

وجاء فى الفصل الثالث الذى تضمن حوالى اثنين وأربعين مادة عالجت وسائل القضاء على الرقيق بحرا وحق الرقيق فى استعادة حريتهم على ظهر السفن الوطنية وتضمن الفصل الرابع اثنى عشر مادة خاصة بالرقيق المحررين والمهاجرين والرقيق على متن السفن المحلية .

وجاء فى الفصل الخامس فى ست عشرة مادة عالجت وسائل حماية الرقيق المحررين ومعاقبة كل من يمارس العمل فى هذه التجارة .

(34) Hertslet, M. Map of Africa by Treaty, vol. 11. p. 492.

أما الفصل السادس فقد عالج فى ستمواد وسائل منع المشروبات الكحولية والرسوم الخاصة بها • وجاء فى الفصل الأخير النص على سريان مفعول هذا المرسوم بعد ستين يوما من ايداع المرسوم فى أرشيف الحكومة البلجيكية (٢٥) •

وقد تصدرت المادة الأولى من قرارات هذا المؤتمر اعلان القوى الموقعة على هذا المؤتمر اتخاذ الوسائل الآتية للقضاء على الرقيق :

١ — التنظيم المستمر للخدمات الادارية والقضائية والعسكرية للمناطق الأفريقية التى تدخل تحت حماية وسيادة الأمم المتحدة •

٢ — أن تقوم القوى المسئولة فى كل منطقة بإنشاء محطات قوية بشكل تدريجى فى الداخل وتكون مهمتها اتخاذ الاجراءات الفعالة لكبح وحماية عمليات صيد الرقيق فى المناطق التى دمرت بسبب هذه التجارة •

٣ — انشاء الطرق وخصوصا السكك الحديدية التى تربط هذه المحطات المتقدمة بالساحل والسماح لسهولة الاتصال بالمياه الداخلية والى مجارى الأنهار ومنابعها والتى تفصلها الشلالات والجنادل وذلك لاحتلال وسائل نقل سريعة اقتصادية بدلا من وسائل الحمل عن طريق الرجال •

٤ — بناء القوارب التجارية على المجارى المائية الصالحة للملاحة وكذلك على البحيرات فى الداخل بشرط أن تساندها مراكز محصنة على الشواطئ •

٥ — انشاء الخطوط التلغرافية التى تضمن اتصال هذه المراكز والمحطات مع الساحل ومع المراكز الادارية •

(35) Hertslet, M : Map of Africa by Treaty, Vol. III, pp. 488-

٦ - تنظيم الحملات والطوابير المتحركة لاستمرار عملية اتصال المحطات مع بعضها البعض ومع الساحل بقصد مساندة الأعمال القمعية ولضمان سلامة طرق المواصلات •

٧ - الحد من استيراد الأسلحة النارية أو على الأقل الأنماط الحديثة وكذلك الذخائر فى كل المناطق التى تأثرت بتجارة الرقيق •

كما جاء فى المادة الثالثة أن تتعهد القوى التى تمارس حق السيادة أو الحماية فى أفريقيا بالعمل تدريجيا كلما سمحت الظروف لى تؤكد وتدقق فى قراراتها السابقة وذلك بالوسائل السالف ذكرها أو أى وسيلة أخرى مناسبة تهدف الى القضاء على تجارة الرقيق داخل منطقتها الخاصة وتحت اشرافها وعندما تجد ذلك ممكنا فانها تمد يد العون الى القوى التى تعمل فى أفريقيا لنفس الغرض وبهدف انساني محض •

كما نصت المادة الخامسة على أن تتعهد الدول الموقعة على مرسوم المؤتمر بتطبيق القوانين الواردة به وان تصدر التشريعات الخاصة بوضع عقوبات على الأشخاص الذين يشتركون فى القبض على الرقيق بالعنف، ونصت المادة السادسة على أن الرقيق المحررين نتيجة توقف أو مصادرة قوافل الرقيق داخل القارة سوف يعودون من جديد اذا سمحت الظروف من جديد الى مناطقهم الأصلية •

وجاء فى المادة السادسة : يتم ارسال الرقيق المحررين طبقا للتوقف أو تشتت السفن فى داخل القارة الى موطنهم الأصلى بقدر ماتسمح به الظروف واذا تعذر ذلك تقوم السلطات المحلية بمساعدتهم فى الحصول على وسائل الرزق اذا رغبوا فى الاقامة فى نفس المناطق (٣٦) •

وجاء فى المادة السابعة ان أى هارب يطلب من الدول الموقعة

(36) Ibid : p. 493.

على هذا المرسوم حمايته ، فعليها أن تلبى طلبه ، وأن تستقبله داخله
المعسكرات أو المحطات التى أنشئت لهذا الغرض على ظهر السفن
الحكومية التى تعمل فى الأنهار والبحيرات • ونصت المادة ١٨ على أن
الدول الموقعة على هذا الاتفاق يجب أن تبأشر مسئولياتها نحو
حماية الرقيق المحررين ، وأن تكفل لهم سبل الحياة الكريمة •

وبدأت الدول الأوروبية ابتداء من القرن التاسع عشر تضع مبادئ
تحريم الرق موضع التنفيذ ففى عام ١٨١٦ تأسست جمعية الاستعمار
الأمريكية ومنذ تأسيسها أخذت على عاتقها مسئولية نقل الرقيق المحررين
الى ليبيريا ، ولم يكن الدافع الى ترحيل هؤلاء الرقيق انسانيا وانما
كان الدافع الحقيقى هو أن كثيرا من الرقيق نالوا حريتهم بسبب موت
أسيادهم فى الولايات المتحدة أوائل القرن التاسع عشر وكان ملاك
الرقيق يكرهون أن يجدوا فى أرضهم رقيقا يتجولون وهم أحرار من
كل سلطان فيحرضون بنى جنسهم من الرقيق على التطلع الى الحرية
وهو شىء لا يتفق مع مصالح أصحاب المزارع الواسعة (٣٧) •

وفى عام ١٨١٩ قررت الحكومة الأمريكية اعطاء البحرية الأمريكية
حق تفتيش السفن فى البحار بحثا عن الرقيق وأن تطلق سراحهم
وتعيدهم الى أفريقيا مرة أخرى •

ونسقت جمعية الاستعمار الأمريكية جهودها مع الحكومة ،
وأرسلت بعثة لاستكشاف مدى صلاحية شواطئ ليبيريا للتعمر •
وحصلت الجمعية فى عام ١٨١٩ على مرسوم حكومى بإنشاء مستعمرة
ليبيريا على مثال سيراليون البريطانية لكن الحرب الأمريكية التى
استمرت أربع سنوات من عام ١٨٦١ - ١٨٦٥ هددت تحرير الرقيق
بسبب ارتباط الجنوبيين بالرقيق وتجارته • ولكن رغم ذلك فقد
استطاع أعضاء البعثة شراء قطعة من الأرض فى ليبيريا وأخذت

(٣٧) خلف الله ، عبد الغنى عبد الله : مرجع سابق ، ص ٣٥٥ •

السفن تجلب الرقيق المحرر الى هذه المنطقة • وأخذت ليبيريا تستقبل جموع الرقيق المحررين وقامت جمعية الاستعمار بإدارة شؤون هذه الدولة الناشئة حتى منتصف القرن التاسع عشر • وفى عام ١٨٤٧ انسحبت الجمعية من هذه المهمة ، وأصبحت ليبيريا جمهورية زنجية مستقلة ، وصار جوزيف جنكر روبرت أول رئيس لها • وفى عام ١٨٥٧ انضمت اليها ولاية ماريلاند ، وهى أقصى مقاطعات ليبيريا جنوبا وفى عام ١٨٦٠ اعترفت الولايات المتحدة بها رسميا (٣٨) •

أما الرقيق المحررون فى بريطانيا وممتلكاتها فقد أنشئت لهم أول مستوطنة أفريقية فى سيراليون وهى مستوطنة ترتبط ارتباطا وثيقا بقصة الرق فى بريطانيا حيث ترتب على حكم القاضى مانسفيلد فى عام ١٧٧٢ ان عددا كبيرا من الخدم الزوج تجاوز أربعة عشر الفا هاموا على وجوههم فى طرقات وشوارع لندن دون عمل ، مما ترتب عليه بطالة وجوع ومرض ، وبذلك ظهرت مشكلة تحتاج الى حل ، وهنا أحس جرانفل شارب بمسئوليته ، فسارع بالانضمام الى لجنة تكونت يعد ذلك من رجال الأعمال فى لندن عام ١٧٨٦ وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة اغاثة السود The Committee for Relieving the Black Poor. ونشرت نداء فى الصحف لجمع التبرعات لتحسين أحوال السود ونجم عن هذا النداء جمع مبلغ ثمانمائة جنيه فى شهور قلائل (٣٩) •

وفى عام ١٧٨٦ تقدم دكتور هنرى سميثمان (Henry Smeathman) بمشروع لاقامة مستوطنة فى شبه جزيرة سيراليون لايواء الزوج فى بريطانيا واقتنعت لجنة السود بهذا الاقتراح وعرضته على وزارة الخزانة البريطانية التى وافقت عليه ، وتكلفت بدفع الأموال اللازمة

(38) Donnan, E. : Documents Illustrative of the History of the Slave Trade to Ammerica, p. 76.

(٣٩) يونس محمد عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ٥٩ .

لنقل الرقيق الى سيراليون • وبالفعل تم جمع كل العبيد المتسولين من الطرقات والشوارع وأمكن شحن سفينتين ، وقد وصلت القافلة الى تناريف (Teneriffe) احدى جزر كناريا فى العاشر من مايو ١٧٨٧ وبعد أسبوع قضته هناك واصلت سيرها الى خليج فرنشمانز (Frenchman's Bay) عند مصب سيراليون (٤٠) •

وفى عام ١٧٩٠ نجح جرانفل شارب وزملاؤه فى تأسيس شركة عرفت باسم رابطة خليج سان جورج The St. George's Bay Association) بهدف تشجيع وتنشيط التجارة المشروعة مع ساحل غرب أفريقيا وفى ١٧٩١ زاد عدد مؤسسى الجمعية حتى بلغوا مائة عضوا وطالبوا البرلمان بأصدار قرار تأسيس الشركة وعرض المشروع على مجلس العموم ، وصدر القانون بتأسيس شركة سيراليون فى السادس من يونية ١٧٩١ وحلت محل الشركة السابقة وفى ١٥ يناير ١٧٩٢ حملت السفن المهاجرين تباعا فى الفترة من ٢٨ فبراير الى ١٩ مارس ١٧٩٢ وبلغت جملة المهاجرين حوالى ١١٣١ فردا ومات أثناء الرحلة ٥٦ رجلا (٤١) •

واستمرت الشركة تبأشر عملها ولكن بسبب الخسائر الفادحة بدأت المحاولات فى عام ١٨٠٣ لاقتناع الحكومة بتولى أمور سيراليون وأرسلت لجنة برلمانية للتحقيق فى خسائر الشركة وأوصت هذه اللجنة بنقل ادارة المستوطنة الى الحكومة ووافق البرلمان بالفعل على صرف المبالغ اللازمة لاقامة المزيد من التحصينات وفى أوائل عام ١٨٠٧ صدر قانون بتحويل المستوطنة الى مستعمرة للتاج وحلت شركة سيراليون ، وتم بالفعل النقل الرسمى فى أول يناير ١٨٠٨ وأنزل علم الشركة ورفع العلم البريطانى ، وهكذا صارت سيراليون مستعمرة بريطانية

(40) Fyfe, C. : A Short History of Sierra Leone, London, 1965, p. 7.

(٤١) يونس محمد عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ٦٩ .

وانتهت قصة الرق داخل بريطانيا بعد صدور قرار الغاء هذه التجارة فى الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، وصار امتلاك العبد محرما فى أى جزء من الممتلكات البريطانية فى عام ١٨٣٣ (٤٢) .

والسؤال الآن :

لماذا أقدمت بريطانيا على الغاء تجارة الرقيق ؟

لعل سر اقدام بريطانيا على محاربة الرقيق لم يكن حبا فى الانسانية ولا ادعاء بالسعى نحو فعل الخير لبنى البشر ، ولكن بريطانيا أقدمت على هذا العمل بناء على أسس تجارية صرفة اذ لم يكن من المستطاع البدء فى أى نشاط تجارى عادى بين أوروبا وأفريقيا قبل القضاء على تجارة الرقيق لأنها كانت أسهل وأوفر ربما من التجارة العادية ولذا كان من الضرورى أن تتكاتف الجهود بين كل الدول وعلى رأسها بريطانيا للقضاء على الرق حتى ينفصح المجال للتجارة العادية . كما أن بريطانيا اتخذت من عملية محاربة الرق وسيلة لتفتيش سفن الدول الأخرى ، وفرض زعامتها على البحار ، وتحت الرق ومحاربة هذه التجارة البشعة استطاع الانجليز التوغل فى الأنهار الأفريقية وعقدوا المعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين ، كما فرضوا حمايتهم على مناطق أخرى من غرب أفريقيا تحت ستار القضاء على الرقيق . ويكفى للتدليل على ذلك التدخل فى شئون الأقطار الأفريقية بحجة ضمان تنفيذ قوانين الغاء الرق والنخاسة (٤٣) .

وهناك عوامل أخرى ساعدت على ضرورة الحد من هذه التجارة بل والسعى للقضاء عليها ومن هذه العوامل النقص الخطير فى عدد سكان غرب أفريقيا بسبب ما فقدته من أعداد ضخمة أثناء عملية

(٤٢) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

(٤٣) الجمل ، شوقى : تاريخ السودان وادى النيل ، الجزء الثانى ، ص ٢٣٢ .

صيد الرقيق ، وأثناء شن الغارات على الأهالى وكذلك بسبب عدم الحاجة الى هؤلاء الرقيق بسبب الاختراعات الحديثة والنهضة الصناعية فى أوروبا واستخدام الآلات التى تحل محل الأيدى العاملة . وبسبب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وضياع المستعمرات الأوروبية هناك ، وسعى الدول الأوروبية لاستغلال الموارد الأفريقية داخل افريقيا نفسها ، كذلك كان للأفكار والحركات الانسانية التى أخذت تنادى بإلغاء الرق واتفاق هذه المصالح الاقتصادية التى يمكن أن تتحقق بالسيطرة التامة على المنطقة واستغلالها واتخاذ شعار محاربة الرقيق وسيلة لتحقيق تلك السيطرة ، وكانت بريطانيا أول الدول التى استفادت من هذه الأفكار بسبب امتلاكها لأسطول ضخم ساعدها على تبني وترزعم فكرة حركة مكافحة تجارة الرقيق (٤٤) .

ومن أكبر سخریات التاريخ الأفريقى ان ذلك الاتصال البحرى الذى أنهى عزلة أفريقيا وجعلها على اتصال بأجزاء العالم المختلفة قد أدى فى النهاية الى وضع جعل أهم صادرات أفريقيا هو سكانها . ولقد أدى ممارسة العمل فى هذه التجارة الى القضاء على بعض الجماعات البشرية القليلة العدد ، كما عانت جماعات أخرى فترة من الزمان وبدأت القلاقل والاضطرابات بين الجماعات الأفريقية لعدة سنين (٤٥) .

لقد كانت تجارة الرقيق سيئة على سكان أفريقيا واختلف هذا السوء من مكان لآخر ، وازداد السوء على الضحايا أنفسهم حيث كانوا يوضعون فى الأغلال وفى مخازن عديمة التهوية ، ويعبرون الأطلسى

(٤٤) صبحى محمد نافع : تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا وآثارها الحالية — رسالة دبلوم ، غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٧٠ ، ص ٥٩ .

(45) Curtin, Philip : African History, p. 247.

فى رحلة الموت حيث كان يموت واحد من بين كل ستة أنفوس من الأسرى •
وقد أثرت تجارة الرقيق على الانتاج الأفريقى فى مجالين (٤٦) •

المجال الأول انها أجبرت غرب أفريقيا على تصدير أغلى مواردها
الخام وأعنى بذلك الأيدى العاملة البشرية ، حيث نقل الملايين من
الفلاحين والحرفيين للعمل فى المزارع والمناجم الأمريكية ، وحققوا
بذلك أرباحا طائلة وثروات ضخمة ليس لوطنهم ولا أنفسهم بل لدول
أوربا وأمريكا •

والمجال الثانى هو أن أفريقيا مقابل تصدير أغلى شباها كانت
تحصل على سلع مصنعة فى أوربا ، وهذا ماساعد على تدمير ثروات
أفريقيا (٤٧) •

وترتب على تجارة الرقيق فى أفريقيا آثار أكثر خطورة فى
المجال السياسى فلقد نجم عن استيراد كميات ضخمة من البنادق
والبارود ، وكان المقابل لهذه الأسلحة هو الرقيق ، وقد ساعد ادخال
الأسلحة النارية على احداث ثورة فى مجال القنص والقبض على
الرقيق ذلك لأن الأسلحة النارية كانت أكثر فاعلية من السيوف
والحراب • وعلى هذا فان الطلب على الأسرى من الرقيق كان يسير
جنبا الى جنب مع الطلب على الأسلحة النارية ، وقد ساعد هذا
الأزدواج على انتشار الحروب والصراع بين القبائل الأفريقية
فأحدث دمارا فى الانتاج وفتكا بالقوى البشرية وتشتيتا للسكان ،
كما أثار الفزع والخوف فى نفوس الناس • وعندما بدأ التكالب
على غرب أفريقيا كغيره من المناطق الأخرى ، كان الانقسام
والتشتت هو طابع الجماعات البشرية فى أفريقيا مما سهل على

(45) Groves, C.P. : The Planting of Christianity in Africa, Vol. 1
p. 61 .

(47) Davidson, Basil : Op. Cit., p. 293.

الغزاة الأوروبيين مهمتهم فى السيطرة على أجزاء القارة المختلفة ،
وكان هذا من أسوأ الآثار التى نجمت عن تجارة الرقيق (٤٨) •

وهكذا شهدت أفريقيا بعد الكشف الجغرافية قيام تجارة
الرقيق فى أئمن شىء بها ألا وهو سكانها طوال ثلاثة قرون ونصف
وبعدها تصدر القوانين لالغاء الرق وبداية الاستعمار الكامل لأجزاء
القارة بما فيها سكانها • أى أن الغاء الرق من أفريقيا كان المقدمة
الطبيعية لاستعمار أفريقيا والسيطرة على كل مواردها وثرواتها ،
ولكن هذه التجارة تركت آثارها على المنطقة •

الآثار التى ترتبت على تجارة الرقيق :

من المعروف أن منطقة غرب أفريقيا قد شهدت استقرارا سكانيا
بعد حدوث اختلاط بين قبائل الشمال الأفريقى من البربر ومنطقة
غرب أفريقيا ، وتوفر لدى شعوب المنطقة كل مقومات التطور والنمو
السكانى داخل وحدات قبلية أو سياسية وكان نظام الرق بها اقتصاديا
حيث استخدم الرقيق لاستغلال موارد المنطقة وثرواتها فى المجال
الزراعى والتجارى • ولكن مع قدوم الأوروبيين حدثت عملية تدمير
سكانية حيث تم القضاء على قبائل بأكملها فى نطاق الممالك
والامبراطوريات فى اقليم الغابات (٤٩) •

ومع قدوم الأوروبيين الى غرب أفريقيا منذ القرن الخامس عشر
حدثت تطورات هامة فى غرب أفريقيا حيث كانت تجارة الرقيق
ورواجها بمثابة عامل جديد برز ليؤثر على شكل الحياة فى المنطقة
وليمثل عامل هدم سكاني فيها فى الوقت الذى كان يشهد فيه السكان

(48) Johnston, H. H. : A History of the Colonisation of Africa,
p. 121.

(٤٩) صبحى محمد نافع : مرجع سابق ، ص ٣٥ .

تطورا فى نواحى حياتهم المختلفة ، فلقد ترتب على تجارة الرقيق ورواجها نقص خطير فى عدد السكان أدى الى تدمير الهيكل السكانى بعد نقل عدد كبير من الجنسين الى العالم الجديد ، وكانت الآثار الديمغرافية أخطر مما يمكن تصوره بسبب النقص الخطير فى عدد سكان المنطقة من ناحية وبسبب الأساليب التى اتبعت فى جلب الرقيق نفسه ، وحرقت القرى وتدمير مساحات واسعة فى أنحاء المنطقة من جهة أخرى يضاف الى ذلك الأمراض التى انتشرت بين السكان نتيجة لذلك أو لما نقله الأوربيون أنفسهم من أمراض لم تكن تعرفها المنطقة قبل وصولهم اليها .

ولعل من أهم الآثار التى أحدثتها تجارة الرقيق هى تلك الفوضى والحروب بين السكان أنفسهم بسبب الأسلحة النارية التى استخدمت فى عمليات القنص وتعقب الرقيق ، وما أعقب ذلك من خلافات بين الزعماء الوطنيين وشن الحروب ضد بعضهم البعض وحرقت القرى لأتفه الأسباب . ومحاربة بعضهم بعضاً للقنص على أكبر عدد من الرقيق لارسالهم الى العالم الجديد وقد أدى هذا الى تدمير السكان من الداخل والقضاء على مجتمعهم القبلى وبالطبع ترتب على كل هذا وجود حالة من القلق والفوضى وعدم الاطمئنان بين سكان هذه المجتمعات .

وعلى العموم فقد ارتبط بالتواجد الأوروبى فى غرب أفريقيا تغيير فى توزيع السكان بعد تغيير اتجاه التجارة الى الواجهة البحرية للمنطقة حيث استلزم انشاء النقاط التجارية على السواحل الى عملية تكثيف جديد للسكان فى مناطق جديدة مثل سانت لوييس وداكار واكرا . كما أدى مجيء الأوربيين الى المنطقة الى ظهور مدن أخرى كثيرة نتيجة النظم السياسية الجديدة وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن مدينة كادونا وابدجان قد ظهرتta بفضل نظام الادارة القائم على المراكز والأقسام .

ويتضح من هذا العرض أن تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا قد تركت آثارها على كل منحنى من منحنى الحياة ، ولمعرفة هذه الآثار بشئ من التفصيل فان الأمر يتطلب دراسة لكل أثر على حده .

أولا الآثار الاقتصادية :

لمعرفة آثار الرق على النواحي الاقتصادية يجدر بنا أن نلقى نظرة على الأحوال الزراعية والصناعية قبل قدوم الأوربيين حتى يظهر الأثر الذى أحدثه هذا التواجد الأوروبى ومن المعروف أن شعوب منطقة غرب أفريقيا قد عرفت الزراعة منذ أمد بعيد ، وانتشرت الزراعة عبر السفانا وقامت زراعات الدخن والذرة والكسافا والموز واليام وساعد اشتغال السكان بالزراعة على توفر عامل الاستقرار السكانى فى المنطقة وادخال عدد من المحاصيل التجارية بعد اعتناق السكان للدين الاسلامى فى نطاق السفانا فى شمال نيجيريا ومالى والسنغال وكانت الزراعة بدائية يمارسها السكان من الولوف والماندينجو والسنغاي والهوسا وشعوب الأييو واليوروبا والأشانتى وكان الرق يستخدم فى الزراعة من أجل استغلال ثروات المنطقة لصالح سكانها (٥٠) .

أما فى المجال الصناعى والحرف التعدينية فنجد أن المنطقة قد شهدت صناعات يدوية متمثلة فى صناعة النسيج والفخار والأدوات النحاسية والبرونزية وقامت حضارات قديمة فى ايفى وبنين فى الأطراف الشمالية من الغابة ، كما قامت حرف تعدين وصياغة الذهب فى ممالك غانا ومالى وصنغى ، وقامت صناعة الملح والقصدير . ويحدثنا بارث عندما زار كانو عام ١٨٥١ أنه وجد رواج المنتجات

(٥٠) محمد رياض : الاقتصاد الأفريقى : ص ٢٢٦ .

(51) Kirk Green, A.H.M. Barth's Travels in Nigeria, London, 1962, p. 116 .

الوطنية كالأقمشة القطنية المنسوجة كما وجد أن المنتجات الجلدية تحتل مكانة بارزة بين الصناعات الوطنية (٥١) .

وباختصار فإن تجارة الرقيق ان كانت قد وجدت فى غرب أفريقيا قبل وصول الأوربيين إليها لم تكن ذات أثر على الثروة البشرية هناك ولكن مع قدوم الأوربيين بدأت تظهر الآثار الاقتصادية السيئة حيث أدت هذه التجارة الى تدمير وهدم القوى البشرية فى المنطقة وهى أهم عامل فى القوى الانتاجية يضاف الى ذلك عمليات التدمير والهدم بسبب تجارة الرقيق وما أعقبها من نقص خطير فى عدد السكان والقوى العاملة فى المنطقة هذا فضلا عما لحق بالأرض الزراعية من تدمير لمساحات واسعة وحرق وتدمير القرى بسبب غارات الرقيق ، وقد ترتب على هذه العمليات الهدمية العجز الكامل عن مواولة أى نشاط اقتصادى ايجابى سواء من الناحية الزراعية أو الصناعية أو التجارية (٥٢) .

لقد حطمت تجارة الرقيق القرى والمرامى وهجر الناس مناطق استقرارهم الى مناطق أخرى أكثر أمنا وطمأنينة وقد أدى هذا التشتت الذى لحق بالشعوب الأفريقية الى نقص فى القدرة الانتاجية بسبب اصطياذ عدد كبير من الرقيق أو بسبب تدمير المناطق الشاسعة الصالحة للزراعة أو الرعى ، وترتب على هذا الدمار اتجاه النشاط الاقتصادى الى انتاج الحد الأدنى للطعام والذى لا يغطى الاستهلاك المحلى أو المشاركة فى الحروب ضد القبائل الأخرى لصيد أكبر عدد من الرقيق .

وفى المجال الصناعى نجد أن الاضراب الذى صاحب عمليات قنص الرقيق قد أدى الى عدم وجود دوافع لدى الأفراد للعمل فى المجال الصناعى لأن الأسواق فقدت المستهلكين وتحول عدد

(٥٢) صبحى محمد نافع : مرجع سابق ، ص ٥٦ .

كبير منهم الى العمل بالرق والبحث عن وسائل لشن الحروب والاغارة على القبائل الأخرى وقد أثر هذا على الصناعات المحلية كالنسيج والأقمشة والأحذية والودع والصناعات الفخارية كما انصرف الناس الى شراء المصنوعات الأوروبية البديلة على كل هذا انحسار النشاط الصناعى فى بعض المناطق الشمالية من غرب أفريقيا والمثال الواضح لذلك هو مدينة كانو فى شمال نيجيريا التى زارها بارث عام ١٨٥١ ووجد بها نشاطا صناعيا وتجاريا هاما (٥٣) •

ولقد كان لرواج تجارة الرقيق على أيدي الأوروبيين أثره فى نهب ثروات المنطقة الاقتصادية والقضاء على أى مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادى فيها ، ولم يتوقف الأمر عند حد استمرار ضياع القوة العاملة أو الطاقة التى كان من الممكن الاستفادة بها فى العملية الانتاجية أو عند حد استمرار تدمير الثروة الطبيعية نفسها من أراض ومحاصيل ومراع ومراكز تجارية بل امتد الأثر الى احداث حالة خطيرة من الفوضى والقلق وعدم الاطمئنان يصعب معها انتاج أدنى حد من الطعام سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير •

والخلاصة أن تجارة الرقيق ورواجها من منطقة غرب أفريقيا عبر الأطلنطى قد أدت الى عملية استغلال منظم لثروات المنطقة لصالح القوى الأوروبية والتى تمثلت فى استغلال الثروة البشرية كرقيق ثم نقلها الى العالم الجديد ، وتبع ذلك عمليات استغلال مستمرة ومنظمة للثروات والمواد الخام الأخرى بالمنطقة بعد استعمارها واعادة تشكيل أوضاعها الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف والأوضاع الجديدة وذلك من أجل نهب أكبر قدر من هذه الثروات بأدنى التكاليف • ولقد كان لهذا الاستغلال أثره بعد استقلال دول غرب أفريقيا التى لازالت تعاني من اقتصاد متخلف حيث يعتمد اقتصادها

(53) Fage, J. D. : An Introduction to the History of West Africa, p. 86.

أساسا على تصدير المواد الخام الى الدول الأوروبية الغربية ، وبقاء المنطقة فى عداد الدول المستهلكة للمنتجات والصناعات الأوروبية وبالتالي اعتبارها سوقا لها ، وهذا الوضع لايساعد بأى حال من الأحوال على قيام صناعات حديثة بسبب المنافسة العالمية أو عدم وجود رأس المال اللازم أن بسبب عدم وجود الخبرة الفنية ، وبالتالي صارت تجارة الرقيق من العوامل التى أثرت فى اقتصاديات دول غرب أفريقيا حتى بعد القضاء عليها •

وكانت آثار تجارة الرقيق سيئة على المجتمعات الأفريقية حيث أن انحطاط الزنوج فى داخل القارة انما يرجع الى تعامل الأوربيين فى هذه التجارة البشعة وكان لتعاملهم فيها الأثر الأكبر فى انتشار الفوضى والخراب وتحطيم القبائل وتشريد مجتمعات بشرية بأكملها، ولم يهلك الرقيق فقط من سوء المعاملة البدنية بل من اليأس والأسى والانتحار (٥٤) •

كما كان لفقد أفريقيا للأيدى العاملة النشطة التى كان من الممكن استغلالها فى عمل انتاجى مثمر ، أثره فى ايجاد حالة من الشك والريبة بين السكان الذين لم يشعروا فى ظل هذه التجارة بالأمان والاطمئنان وبذلك صار السكان يعيشون ليومهم ولا يفكرون فى غدهم أو فى مستقبلهم ، وهذا الشعور يجعل من الصعب البحث عن وسائل لتحسين الانتاج بل ترتب على هذه الحالة من الفوضى وعدم الاستقرار الى هروب عدد كبير من السكان من أوطانهم الى أماكن تتوفر فيها الحماية وكانت هذه العمليات تتم بشكل جماعى وصار هدف السكان هو البحث عن وسائل للدفاع عن أنفسهم وليس البحث عن الاستقرار أو تشييد المدن (٥٥) •

(٥٤) د. عبد الملك عوده : السياسة والحكم فى أفريقيا ، ص ٧٧ .
(٥٥) د. سعد زغلول عبد ربه تجارة الرقيق وأثرها على استعمار غرب أفريقيا بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المجلد العشرى لعام ١٩٧٣ •

ثانيا الأثار السياسية :

من أبرز الآثار السياسية التى ترتبت على تجارة الرقيق هو استغلال الدول الأوروبية لعملية القضاء على هذه التجارة بمحاولة جديدة هدفها السيطرة وبسط النفوذ على القارة الأفريقية لأجل الاستغلال الاقتصادى المباشر للمنطقة وشعوبها . ولتحقيق هذا الهدف اتخذت الدول الأوروبية من محاربة الرق شكلا ومظهرا انسانيا يبرر سيطرة هذه الدول على أجزاء من القارة الأفريقية وصحيح أن محاربة الرق قد اتخذ شكلا انسانيا هدفه النهوض بشعوب المنطقة والأخذ بيدهم الى سلم الحضارة والتقدم وأخذت الجماعات الانسانية تبذل قصارى جهدها من أجل القضاء على هذه التجارة غير المشروعة وترعمت انجلترا هذا الدور البطولى حتى صدر قانون الغاء الرق عام ١٨٠٧ والذى الرقيق فى بريطانيا ومستعمراتها فى عام ١٨٣٣ . ولم يكن هدف بريطانيا انسانيا فى حد ذاته ولكنه ارتبط أساسا بما يحققه لبريطانيا من سيادة على البحار وامتلاك وتكوين قواعد جديدة على السواحل الأفريقية تضمن لها الاحتكار التجارى والوصول الى مستعمراتها فى آسيا وقد ساعدها على ذلك احتكارها للصناعة وعدم وجود منافسين لها فى هذا المجال (٥٦) .

لقد اتخذت الدول الأوروبية وخاصة انجلترا وفرنسا من عملية القضاء على الرقيق وسيلة لبسط السيطرة والنفوذ على مناطق غرب أفريقيا ومن الملاحظ أن بريطانيا تمكنت من تكوين أربع مستعمرات لها فى غرب أفريقيا ونافستها فرنسا والمانيا وايطاليا والبرتغال . وأخذت كل دولة تدفع بالمغامرين والتجار لاثبات ملكية بلادهم فى المناطق التى يستطيعون الوصول اليها بحجة محاربة تجارة الرقيق وبدأت مرحلة جديدة من مراحل التنافس الدولى وتقسيم غرب أفريقيا

(٥٦) صبحى محمد نافع : مرجع سابق ، ص ٧٠ .

بين هذه الدول الأوروبية ومع اشتداد المنافسة بين القوى الأوروبية كان لابد لهذه القوى أن تتفق فيما بينها على أسلوب لتقسيم هذه الممتلكات وكان هذا سببا فى عقد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/١٨٨٥ الذى وافق على ادعاءات الدول الأوروبية وأضفى صفة شرعية وقانونية على ماتم الاستيلاء عليه من أجزاء القارة الأفريقية •

وبعد استتباب الأمر للاستعمار والسيطرة الأوروبية على منطقة غرب أفريقيا وتقسيمها فيما بينها بدأت عمليات الاستغلال المنظم لمواردها الاقتصادية •

وباختصار يمكننا أن نقرر أنه فى حين كانت التجارة الأوروبية فى الرقيق من منطقة غرب أفريقيا والوسائل التى اتبعوها سواء فى استرقاق الأهالى أنفسهم أو التجارة فيهم ، بمثابة هدم وتدمير لكل مظهر من مظاهر الحياة البشرية للمجتمعات الأفريقية فقد كانت بالنسبة للأوروبيين دعامة هامة من دعائم بناء الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية مما جعلها تصل الى مرتبة الانطلاق الاقتصادى الهائل ولولا الرقيق الأفريقى والثروات الهائلة التى حققها الأوروبيون من جراء هذه التجارة فى الانسان الأفريقى لما قامت لأوروبا أو لأمريكا مثل هذه القوة الهائلة فى تلك الفترة الوجيزة نسبيا ، ومن الممكن أن نقول ان الرقيق الأفريقى كان بمثابة الهشيم الذى احترق ليولد الطاقة اللازمة لتحريك ودفع محركات المجتمعات الأوروبية والأمريكية لبناء اقتصادياتها وتقدمها الحاضر •

الآثار الاجتماعية والخلقية :

لقد تعرضت القارة الأفريقية لعملية استنزاف بشرى لم يسبق له مثيل ، فلقد ترتب على عمليات البيع للرقيق نقص شديد فى عدد سكان القرى حتى أن بعضها قد أزيل تماما وفى أوج صادرات الرقيق الأطلنطية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بلغت فى عام

أو عامين حوالى مائة الف نسمة حتى أصبحت المستعمرات الأوروبية فى العالم الجديد تضم حوالى أربعين مليوناً من الرقيق ، ولعل النقص الشديد فى عدد السكان الذى ظهر بعد رواج هذه التجارة إنما يعود الى طريقة معاملة السكان فى فترة الرق والى نقل عدد كبير منهم الى العالم الجديد بالقوة الغاشمة وبدون رحمة أو هوادة (٥٧) .

وكانت الرحلة التى يقطعها الرقيق من داخل القارة الى محطات الشحن تمر بمراحل شاقة حيث كان الرقيق يلقون الوانا من العذاب يتمثل فى قيدهم من أعناقهم بالأغلال وإذا فكر أحدهم فى المقاومة أو الاحتجاج شدوا أعناقهم على عود ثقيل من الخشب وبعد ذلك يلقون فى السفن بطريقة لا إنسانية (٥٨) .

وخسرت أفريقيا الكثير من سكانها بسبب نقص الخدمات الطبية وارتفاع نسبة الوفيات بسبب انتشار الأمراض التى لم تكن تعرفها المنطقة من قبل وبسبب نقل عدد كبير من القوى البشرية الى الخارج حيث كان متوسط ماينقل من العبيد الى أمريكا سنوياً أكثر من مائة الف عبد (٥٩) . ويقدر عدد السكان الذين فقدتهم منطقة غرب أفريقيا ما بين ١٨ و ٤٠ مليوناً ، وعلى الرغم من اختلاف الأرقام حول ما خسرت القارة الأفريقية من ثروتها البشرية إلا أنه من المؤكد أن أفريقيا خسرت أكثر من مائة مليون شخص معظمهم من الشباب ولم يبق بالقارة سوى العجزة والشيوخ غير القادرين على العمل والانتاج ، ولقد كان لهذا أثره فى أحداث خلل فى السكان ، كما عانت منطقة غرب أفريقيا من فراغ سكاني .

(٥٧) كلارك جون هنريك : تجارة الرق والرقيق ، ترجمة مصطفى الشهابى ١٩٨٢ ، ص ٣٥ .

(٥٨) عنبر محمد عبد الرحيم : التمييز العنصرى فى أفريقيا ، ص ٣٠ .

(٥٩) الصقار فؤاد أحمد : التفرقة العنصرية فى أفريقيا . القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٤٥ .

وتمرتب على الحروب التى قامت بين الجماعات القبلية أكبر فائدة للأوربيين الذين استفادوا منها لصالحهم ، حيث نتج عن الأسلحة النارية والخمور فوضى وحروب بين الأفارقة الذين استغلوا وجود تلك الأسلحة بين أيديهم لتصفية الخلافات والمنازعات القبلية ولم يتوقف دور الأوربيين عند هذا الحد بل تدخلوا فى هذه الخلافات وشجعوا فريقا ضد الآخر لتوسيع هوة الخلاف وشن الحروب وحرقت القرى ، وكان الهدف من كل هذا هو القبض على أكبر عدد من الوطنيين واسترقاقهم (٦٠) .

وعلى هذا فإنه بسبب تجارة الرقيق تجردت المجتمعات الأفريقية من بعض الصفات الانسانية وتركت هذه التجارة أثرها فى سلوك الأفارقة الذين ظهرت عليهم علامات الشك والريبة والحذر والعداء للأوربيين اعتقادا منهم أن هذه التجارة كانت السبب المباشر فى ذلك التأخر الشديد الذى انحدر إليه قومهم بعد أن كانت لهم ممالك وحضارات مزدهرة قبل قدوم الأوربيين (٦١) .

(٦٠) أنظر سعد زغلول عبد ربه : مرجع سابق .

(٦١) شكرى ربحى شكرى التاجى : مكافحة بريطانيا لتجارة الرقيق فى غرب إفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير عام ١٩٧٤ — كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ص ٢٩٥ .

مصادر البحث

أولا رسائل علمية :

١ - شكرى ربحى شكرى التاجى : مكافحة بريطانيا لتجارة الرقيق فى غرب أفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر رسالة ماجستير عام ١٩٧٤ - كلية الآداب جامعة عين شمس •

٢ - صبحى محمد نافع : تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا وآثارها الحالية - رسالة دبلوم غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٧٠ •

ثانيا - دوريات علمية :

• سعد زغلول عبد ربه : تجارة الرقيق وآثارها على استعمار غرب أفريقيا ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون لعام ١٩٧٣ •

ثالثا - وثائق أصلية باللغة الانجليزية :

1. Parliamentary Papers XXIII, (366).
2. Parliamentary Papers, 1839.
3. Parliamentary Papers 1843, XLVIII (472).
4. F.O. Confidential Print, 1845.

رابعا - مراجع عربية :

١ - البراوى راشد : مجموعة الوثائق الأساسية ، الجزء الأول ، المركز الدولى لمصر وقناة السويس ، الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥٢ •

٢ — الصقار ، فؤاد أحمد : التفرقة العنصرية فى أفريقيا ، القاهرة
• ١٩٦٢

٣ — الجمل ، شوقي : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها : القاهرة
• ١٩٨٠

• تاريخ السودان وادى النيل ، الجزء الثانى •

٤ — خلف الله ، عبد الغنى عبد الله : مستقبل أفريقيا السياسى ،
القاهرة ١٩٦١ •

٥ — رياض ، زاهر : استعمار أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٥ •

٦ — رياض ، محمد : الاقتصاد الأفريقى •

٧ — فيج جون : وروланд أوليفر : موجز تاريخ أفريقيا ، ترجمة دولت
أحمد صادق ومراجعة د. محمد السيد غلاب — القاهرة ١٩٦٥ •

٨ — كلارك جون هنريك : تجارة الرق والرقيق ، ترجمة مصطفى
الشهابى ١٩٨٢ •

٩ — عطية ، أحمد محمد : دفاع عن الزنوج ، القاهرة ١٩٦٥ •

١٠ — عوده ، عبد الملك ، السياسة والحكم فى أفريقيا — القاهرة
• ١٩٦٢

١١ — منير ، محمد عبد الرحيم : التمييز العنصرى فى أفريقيا •

١٢ — يونس ، محمد عبد المنعم : أفريقيا بين الاسترقاق والتحرر —
القاهرة ١٩٨١ •

خامسا - مراجع أجنبية :

1. Blake, John : West Africa, 1445-1578, London, 1977.
2. Burns Alan : History of Nigeria London 1955.
3. Coupland, R. : The British Anti — Slavery Movement, London, 1933.
4. Curtin Philip : The Atlantic Slave Trade, a census London, 1969.
5. Curtin Philip and others : African History, London, 1978.
6. Davidson, Basil : A History of West Africa, U.S.A., 1966.
7. Donnan, E. : Documents illustrative of the history of the Slave Trade to America, 4 vols. Washington 1930-5, vol. 1.
8. Elias, T. O. : Ghana and Sierra Leone, London, 1962.
9. Fage, J.D. : A History of Africa, London, 1978.
10. Fyfe, C. : A Short History of Serra Leone, London, 1965.
11. Good ell, William : Slavery and Anti Slavery, New York, 1852.
12. Groves, C.P. : The Planting of Christianity in Africa, Vol. 1 London 1955.
13. Hertslet, M. : Map of Africa by Treaty, 3 vol. London, 1906.
14. Johnston, H. H. : A History of the Colonization of Africa Cambridge, 1913.
15. Kirk Green, A.H.M. : Barth's Travels in Nigeria, London, 1962.
16. Lucas, C.P. : An Historical Geography of the British Colonies, vol. III, West Africa, Oxford, 1913.
17. Newbury, C. W. : British Policy towards West Africa, London, 1965.

